اتجاهات السياسات الاقتصادية الكلية في الاقتصاد المصري قبل الثورة

(الفترة من ٢٠٠١ – ٢٠٠٩)

عبد الرحمن صبري(*)

أولاً - البعد الدولي والبعد الإقليمي:

انخفض معدل نمو الاقتصاد الدولي في عام ٢٠٠٨ إثر تفاقم تداعيات الأزمة المالية الدولية التي بدأت في الظهور في ٢٠٠٧، وذلك مع انهيار سوق الرهن العقاري في الولايات المتحدة الأمريكية وتدهور أداء عدد من المؤسسات المالية الكبرى، وانهيار بعضها في سبتمبر ٢٠٠٨. كما امتد أثر الأزمة المالية إلى قطاعات الإنتاج السلعي، حيث بدأت العديد من المؤسسات الصناعية والخدمية والمالية في مواجهة صعوبات غير مسبوقة أدت بدورها إلى انهيار مالي، وتسريح العمالة في عدد منها. ولذلك فقد قامت البنوك المركزية بإجراء تخفيضات متتالية على سعر الفائدة، وضخ سيولة إضافية في الجهاز المصرفي. إلا إن أجواء عدم الثقة أدت إلى تقلص الائتمان المصرفي، وشيوع ثقافة تجنب المخاطر بين المصارف التجارية والمؤسسات المالية، وكذلك بين الوحدات الإنتاجية والتجارية. وانخفض الطلب والعرض معًا. وارتفع معدل التضخم مُقاسًا بأسعار المستهلك. وتأثرت التجارة الدولية في السلع والخدمات، وتراجع معدل نموها، وانخفضت الصادرات والواردات.

ولكن تحسن الوضع الدولي في منتصف ٢٠٠٩ فقد تحسنت أسواق رأس المال، وانخفضت مخاطر الإقراض، كما تحسنت معدلات نمو التجارة الدولية

(*) مستشار اقتصادي.

والإنتاج الصناعي. وأصبحت معدلات نمو الإنتاج المحلي الإجمالي إيجابية. ومن المنتظر أن تستمر بوادر التحسن في ظل معدل تضخم منخفض، وأن تقود الدول الآسيوية عملية التحسن. وبالتالي من المنتظر أن تنتقل عملية التحسن هذه بالدول النامية نحو تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية وتقليل معدلات الفقر خلال ٢٠١٠، ولكنها لن تعود لنفس المستوى الذي كانت عليه قبل بداية الأزمة. وبالذات بالنسبة لمعدلات البطالة والإنفاق الحكومي على الخدمات الاجتماعية خاصة في ظل ضعف شبكات الأمان الاجتماعي. وتظل هناك مخاوف من عدم قدرة الدول النامية على العودة للسياسات الفعالة للتنمية البشرية.

ونتيجة للسياسات المالية والنقدية التي اتبعتها الدول النامية لتحفيز النمو الاقتصادي مع بداية الأزمة، تواجه بعض الدول زيادة في الدين العام الداخلي خاصة مع ضعف الطلب الكلي في هذه الدول، مع سياسة نقدية عمدت إلى تخفيض أسعار الفائدة بصورة كبيرة. ولذلك فمن المتوقع أن يصل معدل النمو إلى ٢,٤٪ فقط في ٢٠٠٨[١]. أما بالنسبة للدول النامية الصاعدة فمن المتوقع أن تعود إليها بعض تدفقات رأس المال من الخارج، وإن كان من غير المتوقع أن تعود معدلات نمو التجارة بها إلى ما كانت عليه في ٢٠٠٧. وسيظل الاعتماد في هذه الدول على نمو الطلب المحلي وليس الخارجي.

وفيما يتعلق بالبعد الإقليمي في دول منطقة الشرق الأوسط التي تشمل معظم الدول العربية فقد استمر الأداء الاقتصادي بها جيدًا بالرغم من انخفاضه من ٦,٣٪ في ٢٠٠٧ إلى ٥,٩٪ في ٢٠٠٨[٢].

وفيما يتعلق بانعكاسات التطورات الاقتصادية الدولية على اقتصادات دول المنطقة، فقد كان للأزمة المالية العالمية وقعها على عدد من اقتصادات دول المنطقة في ٢٠٠٨، إذ تأثرت هذه الاقتصادات بسبب شح السيولة في الأسواق المالية العالمية، بعد قيام المؤسسات التمويلية الكبرى بسحب استثماراتها في الخارج من أجل مواجهة مخاطر محتملة في ضوء دخول

الاقتصاد العالمي في فترة كساد. ومع تزايد الضغوط على السيولة في السوق العالمي، لجأت الدول العربية إلى استراتيجية تقليل المخاطر وتركيزها على دعم قواعدها الرأسمالية الأمر الذي أدى إلى نقص في السيولة المالية العربية، وبالذات الخليجية مما أثر على تمويل عدد من المشروعات خاصة في هذه البلدان. وتراجعت تدفقات الاستثمارات الأجنبية في تمويل الاستثمارات خاصة في القطاع العقاري مع انخفاض الطلب المحلي على العقارات فتراجعت أسعارها.

ولم تجد الدول العربية مناصًا من ضخ السيولة في الجهاز المصرفي لتعزيز قدرته على الإقراض، واستعادة الثقة فيه. كما تبنت عدد من الدول خططا تستهدف تفعيل النشاط الاقتصادي من خلال زيادة الإنفاق الاستثماري الحكومي ودعم الأنشطة الاقتصادية المتضررة من الأزمة، قطاعات التصدير - على وجه الخصوص - للمحافظة على أسواقها الخارجية.

ونتيجة لارتفاع أسعار البترول، واصلت غالبية الدول العربية (بالذات المصدرة للبترول) تحقيق معدلات نمو عالية في ٢٠٠٨، وارتفاع الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية إلى ١٨٩٨ مليار دولار في ٢٠٠٨. وانعكس ذلك إيجابيًا على مستوى متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية إلى ٥٨٥٢ دولار في ٢٠٠٨[٣].

وعلى الرغم من الجهود المبذولة من جانب العديد من القوى الفاعلة في الجوار العربي لإعادة بناء التفاعلات الإقليمية في المنطقة العربية، فإن هذه الجهود تستهدف إعادة بناء التعاون الجيو-استراتيجي في المنطقة. وإننا لا نستبعد تأثير هذه الجهود على المنطقة بحيث يظل المجال الإقليمي لمصر يدور حول: (المنطقة العربية، الدائرة المتوسطية، الدائرة الشرق أوسطية، الدائرة الإفريقية، الدائرة الإسلامية).

ثانيًا - إنجازات الاقتصاد المصري خلال الفترة ٢٠٠١-٢٠٠٩:

- **معدلات النمو:**

- لقد شهدت معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي تزايدًا ملحوظًا في الفترة ما بين ٢٠٠٢/٢٠٠١ إلى ٢٠٠٨/٢٠٠٧, حيث زاد معدل النمو من ٣,٢٪ في عام ٢٠٠٢/٢٠٠١ إلى ٧,٢٪ عام ٢٠٠٨/٢٠٠٧. ويرجع تحسن الأداء الاقتصادي في تلك الفترة إلى تنفيذ برامج الإصلاح الهيكلي في كل من: القطاعات المالية والنقدية مما أدى إلى نمو اقتصادي متوازن ومستدام، بالإضافة إلى الاندماج المتزايد للاقتصاد المصري في الاقتصاد العالمي.

- وبالنظر إلى معدل النمو عام ٢٠٠٨/٢٠٠٧، نجد أن هذا الارتفاع يرجع بصورة أساسية إلى نمو الإنفاق الاستثماري بنسبة ١٥,٥٪ واستمرار نمو الطلب الاستهلاكي المحلي بمعدل ٥,٢٪، وزيادة الصادرات السلعية والخدمية بنسبة تصل إلى ٢٨,٨٪ .

- غير أن معدل النمو تراجع بشكل ملحوظ في عام ٢٠٠٩/٢٠٠٨ ليسجل ٤,٧٪ مقارنة بـ ٧,٢٪ عام ٢٠٠٨/٢٠٠٧، وذلك نتيجة الأزمة المالية العالمية وما نتج عنها من تباطؤ في حركة التجارة الدولية والتدفقات المالية، وبالرغم من انخفاض معدل النمو، فإنه فاق التوقعات السائدة مع بداية الأزمة المالية العالمية. ويرجع ذلك إلى استقرار معدل نمو الاستهلاك المحلي النهائي عند ٥٪، مما عوض جزئيًا الانخفاض الشديد في الاستثمارات الخاصة، بحيث انخفض معدل نمو الإنفاق الاستثماري عام ٢٠٠٩/٢٠٠٨ ليسجل -٩,١٪ مقارنة بارتفاع قدره ١٥,٥٪ خلال العام السابق.

- وقد اتخذت الحكومة حزمة من الإجراءات المالية التوسعية للحد من الآثار السلبية للأزمة المالية العالمية، والتي بلغت تكلفتها ١٥ مليار جنيه . وقد تم توجيه ١٠,٨ مليارات منها لمشروعات البنية الأساسية والمرافق العامة .

جدول (١) معدلات نمو الاقتصاد العيني والقطاعات المختلفة

مؤشرات الاقتصاد العيني ومصادر النمو (معدل النمو)	٢٠٠٢/٢٠٠١	٢٠٠٣/٢٠٠٢	٢٠٠٤/٢٠٠٣	٢٠٠٥/٢٠٠٤	٢٠٠٦/٢٠٠٥	٢٠٠٧/٢٠٠٦	٢٠٠٨/٢٠٠٧	٢٠٠٩/٢٠٠٨
الناتج المحلي الحقيقي (بأسعار السوق)	٠,٢٣	٣,٢	٤,١	٤,٥	٦,٨	٧,١	٧,٢	٤,٧
الناتج المحلي الحقيقي (بتكلفة عوامل الإنتاج)	٣,٢	٣,١	٤,٢	٤,٦	٦,٩	٧,١	٧,٢	٤,٧
القطاع السلعي	٣,٥	٢,١	٢,٨	٣,٦	٨,١	٦,٣	٦,١	٥,١
قطاع الخدمات الإنتاجية	٢,٢	٥,٢	٧,٠	٧,٠	٦,٦	٩,٥	١٠,٧	٤,٥
الخدمات الاجتماعية	٤,٢	٢,٢	٣,٤	٣,١	٣,٨	٤,٣	٣,٥	٣,٦
الاستثمارات	٥,٥	-٦,٢	٦,٣	١٠,٣	١٣,٣	٢٣,٨	١٥,٥	-٩,١
الاستهلاك النهائي	٢,٧	٢,٤	٢,١	٤,٥	٦,٠	٦,٠	٥,٢	٥,٠
الاستهلاك الخاص	٢,٧	٢,٣	٢,١	٤,٨	٦,٤	٦,٩	٥,٧	٤,٥
الاستهلاك العام	٢,٦	٢,٧	٢,٠	٢,٨	٣,١	٠,٢	٢,١	٧,٩
الصادرات السلعية والخدمية	-٧,٨	١٣,٨	٢٥,٣	٢٠,٢	٢١,٣	٢٣,٣	٢٨,٨	-١٠٢,٨
نصيب الفرد من الناتج المحلي (الإجمالي الحقيقي)	١,١	١,١	٢,١	٢,٥	٤,٨	٥,١	٥,٠	٢,٤
<u>الادخار المحلي:</u>								
معدل النمو الاسمي السنوي	٧,٥	١٥,٥	٢٦,٦	١١,٩	٢٤,٩	١٤,٧	٢٤,١	-١٤,٢
نسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي	١٣,٦	١٤,٣	١٥,٦	١٥,٧	١٧,١	١٦,٣	١٦,٨	١٢,٤
<u>الاستثمارات المحلية:</u>								
معدل النمو الاسمي السنوي	٥,٦	٣,٤	١٦,٦	١٧,٨	١٩,٥	٣٤,٢	٢٩,١	-٠,٢
نسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي	١٨,٠	١٦,٩	١٦,٩	١٨,٠	١٨,٧	٢٠,٩	٢٢,٤	١٩,٣

<u>المصدر</u>: بيانات وزارة المالية، التقرير المالي الشهري، أعداد مختلفة.

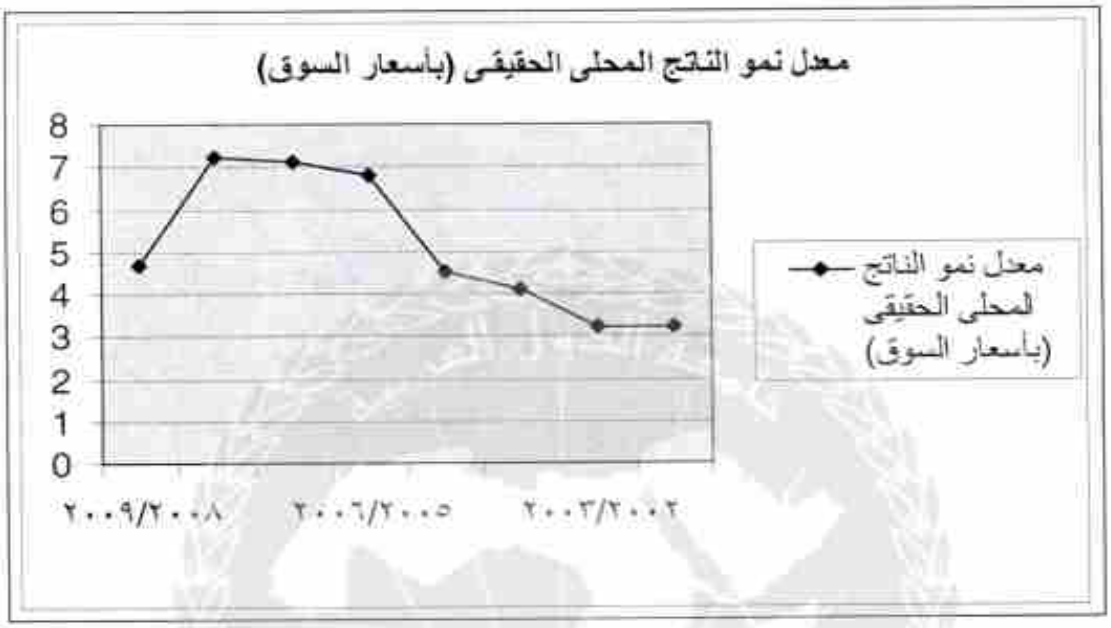

المصدر: جدول (١).

- أما فيما يخص معدلات نمو القطاعات الاقتصادية المختلفة, فقد شهد كل من: قطاع الاستخراجات - سواء بترول أم غاز - , قطاع التشييد والبناء, وقطاع الاتصالات طفرة ملحوظة في الفترة ما بين ٢٠٠٣/٢٠٠٢ إلى ٢٠٠٩/٢٠٠٨ حيث زاد معدل النمو في تلك القطاعات من ٢,٩ إلى ٦,٤, و٤,٨- إلى ١١,٤، ومن ١٠,١ إلى ١٤,٦ على التوالي.

جدول (٢) معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي بتكلفة عوامل الإنتاج وفقا للقطاعات الاقتصادية

	٢٠٠٣/٢٠٠٢	٢٠٠٤/٢٠٠٣	٢٠٠٥/٢٠٠٤	٢٠٠٦/٢٠٠٥	٢٠٠٧/٢٠٠٦	٢٠٠٨/٢٠٠٧	٢٠٠٩/٢٠٠٨
الزراعة والري والصيد	٢,٨	٣,٤	٣,٣	٣,٢	٣,٧	٣,٣	٣,٢
الاستخراجات	٢,٩	٢,٤	٠,٦	٢٠,٨	٣,٩	٤,٠	٦,٤
الصناعات التحويلية	٢,٣	١,٨	٤,٤	٥,٨	٧,٣	٨,٠	٣,٧
الكهرباء	٧,٨	٥,٦	٦,٨	٨,٧	٦,٣	٧,٨	٥,٢
المياه	٥,٠	٤,٩	٤,٠	٦,٠	٧,٢	٧,٢	٧,٠
التشييد والبناء	-٤,٨	٤,٢	٥,٠	١٤,٠	١٥,٨	١٤,٨	١١,٤
النقل والتخزين	٢,٩	٥,٠	٦,٠	٧,٥	٨,٠	٨,١	٥,٥
الاتصالات	١٠,١	١١,١	٩,٤	١٠,٣	١٤,١	١٤,٢	١٤,٦
قناة السويس	٢٣,١	١١,٣	١٦,٠	٩,٤	١٤,٩	١٨,٠	-٧,٢
تجارة الجملة والتجزئة	١,٩	٢,١	٣,١	٦,٥	٨,٣	٧,١	٥,٩
الوساطة المالية والأنشطة المساعدة	٢,٣	٣,٠	٤,١	٥,٣	٧,١	٧,٦	٤,٦
التأمين	٣,٠	٢,٦	٤,٠	٥,٣	٦,٥	٧,٠	٤,٢
التأمينات الاجتماعية						٦,٧	٥,٣
المطاعم والفنادق	١٨,٨	٤٦,٢	٢١,١	٤,٣	١٣,٢	٢٤,٣	١,٣
الأنشطة العقارية	٠,٨	٣,٩	٣,٠	٣,٨	٤,٣	٣,٧	٣,٨
خدمات التعليم والصحة والخدمات الشخصية	٣,١	٤,٧	٣,٥	٤,٩	٦,٨	٤,٧	٤,٤

المصدر: البنك المركزي المصري, التقرير السنوي، أعداد مختلفة.

معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي
وفقًا للقطاعات الاقتصادية

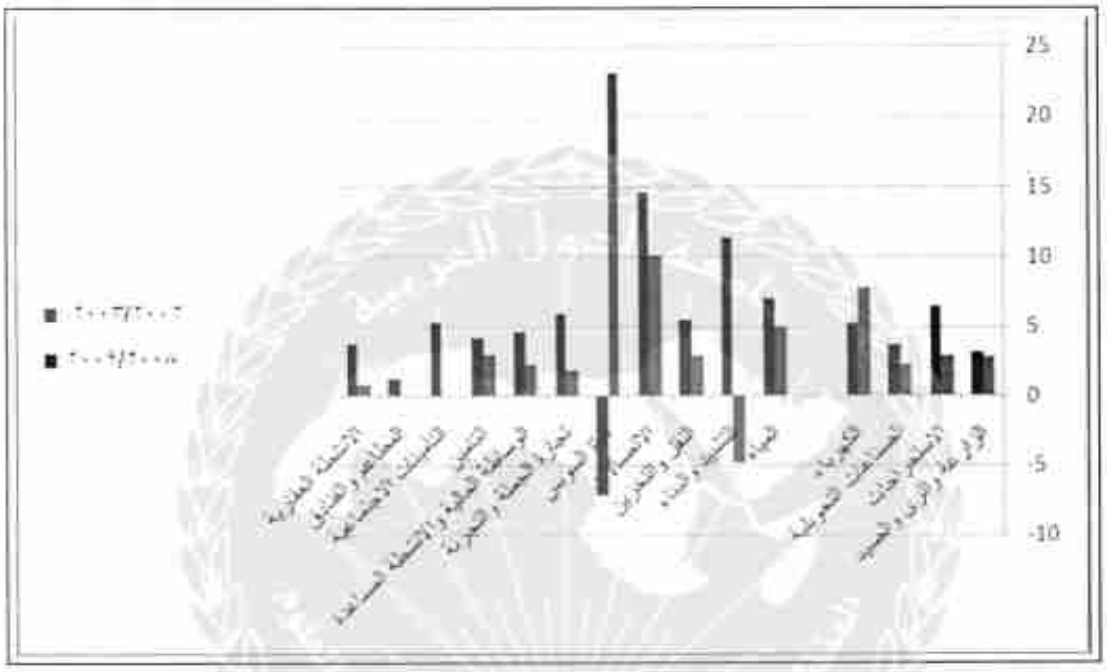

المصدر: جدول (٢).

- أما فيما يتعلق بالإنفاق على الناتج المحلي الإجمالي، فقد شهد الإنفاق على الاستثمارات زيادة من ١٦,٩٪ عام ٢٠٠٣/٢٠٠٢ إلى ١٩,٥ عام ٢٠٠٩/٢٠٠٨. كما ارتفعت نسبة الصادرات السلعية والخدمية من ١٩,٩٪ إلى ٣٠,٣٪ خلال تلك الفترة، وأخيرًا ارتفع الإنفاق على الواردات السلعية والخدمية من ٢٢,٣٪ إلى ٣٢,٣٪.

جدول (٣) الإنفاق على الناتج المحلي الإجمالي

	٢٠٠٢/٢٠٠٣		٢٠٠٨/٢٠٠٩	
	القيمة بالمليار جنيه	الهيكل (٪)	القيمة بالمليار جنيه	الهيكل (٪)
الناتج المحلي الإجمالي بسعر السوق	٣٩٠,٧	١٠٠,٠	٨٣٥,٥	١٠٠,٠
إجمالي الإنفاق المحلي	٤٠٠,١	١٠٢,٤	٨٥٢,٠	١٠٢,٠
الاستهلاك النهائي	٣٣٣,٩	٨٥,٥	٦٨٩,٠	٨٢,٥
الاستهلاك العام	٤٨,٧	١٢,٥	٩٣,٤	١١,٢
الاستهلاك الخاص	٢٨٥,٢	٧٣,٠	٥٩٥,٦	٧١,٣
التكوين الرأسمالي الإجمالي	٦٦,٢	١٦,٩	١٦٣,٠	١٩,٥
الاستثمارات	٦٣,٥	١٦,٢	١٦٠,١	١٩,٢
التغير في المخزون	٢,٧	٠,٧	٢,٩	٠,٣
الصادرات السلعية والخدمية	٧٧,٦	١٩,٩	٢٥٣,٠	٣٠,٣
الواردات السلعية والخدمية	٨٧,٠	٢٢,٣	٢٦٩,٥	٣٢,٣

المصدر: البنك المركزي المصري، التقرير السنوي، أعداد مختلفة.

المصدر: جدول (٣).

- **معدلات البطالة:**

بالرغم من زيادة معدلات البطالة في الفترة من ٢٠٠٠ الى ٢٠٠٥، فإن معدل البطالة تراجع في السنوات الثلاث الأخيرة ليسجل ٨,٧٪ عام ٢٠٠٨. ويمكن إرجاع ذلك إلى تحسن أداء الاقتصاد المصري متمثلا في زيادة معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي، وجذب المزيد من الاستثمارات سواء المحلية أم الاستثمارات الأجنبية المباشرة، مما أدى إلى خلق المزيد من فرص العمل.

جدول (٤) معدلات البطالة من ٢٠٠٠-٢٠٠٨

	٢٠٠٠	٢٠٠١	٢٠٠٢	٢٠٠٣	٢٠٠٤	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٨
معدل البطالة	٩,٠	٩,٢	١٠,٢	١١	١٠,٣	١١,٢	١٠,٦	٨,٩	٨,٧

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء.

المصدر: جدول (٤).

- **الاستثمارات وتطور سوق رأس المال المحلي:**

- شهد الاقتصاد المصري زيادة ملحوظة في الاستثمارات المحلية والاستثمارات الأجنبية المباشرة، حيث ارتفعت نسبة الاستثمارات المحلية إلى الناتج المحلي الإجمالي من ١٨٪ عام ٢٠٠٢/٢٠٠١ إلى ٢٢,٤٪ عام ٢٠٠٨/٢٠٠٧، إلا أن النسبة انخفضت عام ٢٠٠٩/٢٠٠٨ لتسجل ١٩,٣٪ نتيجة تداعيات الأزمة المالية.

كذلك فإن المؤشرات توضح زيادة قدرة الاقتصاد المصري على جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة نتيجة الإصلاحات الهيكلية حيث ارتفعت نسبة الاستثمارات الأجنبية المباشرة من ٠,٥٠٪ عام ٢٠٠٢/٢٠٠١، واستمرت في التزايد حتى بلغت ٨,١٪ عام ٢٠٠٨/٢٠٠٧ إلا أنها تراجعت لتسجل ٤,٣٪ عام ٢٠٠٩/٢٠٠٨ نتيجة تداعيات الأزمة المالية.

كما شهدت مؤشرات سوق المال تحسنا ملحوظا في الفترة بين ٢٠٠٢/٢٠٠١ إلى ٢٠٠٩/٢٠٠٨ حيث زاد رأس المال السوقي من ١١١ مليار جنيه عام ٢٠٠٢/٢٠٠١ إلى ٧٦٨ مليار جنيه عام ٢٠٠٨/٢٠٠٧ وتراجع عام ٢٠٠٩/٢٠٠٨ ليسجل ٤٢٧ مليار جنيه كذلك زادت نسبة رأس المال السوقي إلى الناتج المحلي الإجمالي من ٢٩,٤٪ عام ٢٠٠٢/٢٠٠١ إلى ٨٥,٨٪ عام ٢٠٠٨/٢٠٠٧، ولكنها تراجعت إلى ٤٥,٦٪ عام ٢٠٠٩/٢٠٠٨ نتيجة تداعيات الأزمة المالية على البورصة المصرية.

جدول (٥) الاستثمارات المحلية والأجنبية ومؤشرات سوق رأس المال

	٢٠٠٢/٢٠٠١	٢٠٠٣/٢٠٠٢	٢٠٠٤/٢٠٠٣	٢٠٠٥/٢٠٠٤	٢٠٠٦/٢٠٠٥	٢٠٠٧/٢٠٠٦	٢٠٠٨/٢٠٠٧	٢٠٠٩/٢٠٠٨
الاستثمارات:								
إجمالي الاستثمارات المحلية (نسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي)	١٨,٠	١٦,٩	١٦,٩	١٨,٠	١٨,٧	٢٠,٩	٢٢,٤	١٩,٣
الاستثمارات الأجنبية المباشرة (نسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي)	٠,٥٠	٠,٨٧	٠,٥٢	٤,٤	٥,٧	٨,٥	٨,١	٤,٣
مؤشرات سوق المال:								
رأس المال السوقي (مليار جنيه)	١١١,٣	١٢٠,٢	١٧١,٩	٢٣٤	٤٥٦	٥٣٤	٧٦٨	٤٧٤
رأس المال السوقي (نسبة إلى الناتج المحلي)	٢٩,٤	٢٨,٨	٣٥,٤	٤٣,٤	٧٣,٨	٧١,٧	٨٥,٨	٤٥,٦

المصدر: بيانات وزارة المالية، التقرير المالي الشهري، أعداد مختلفة.

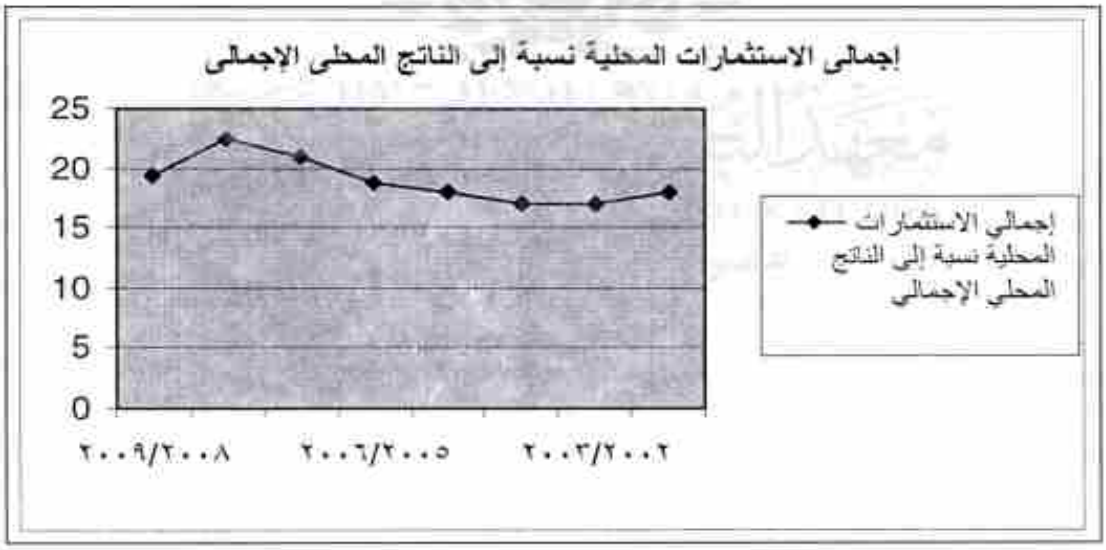

المصدر: جدول (٥).

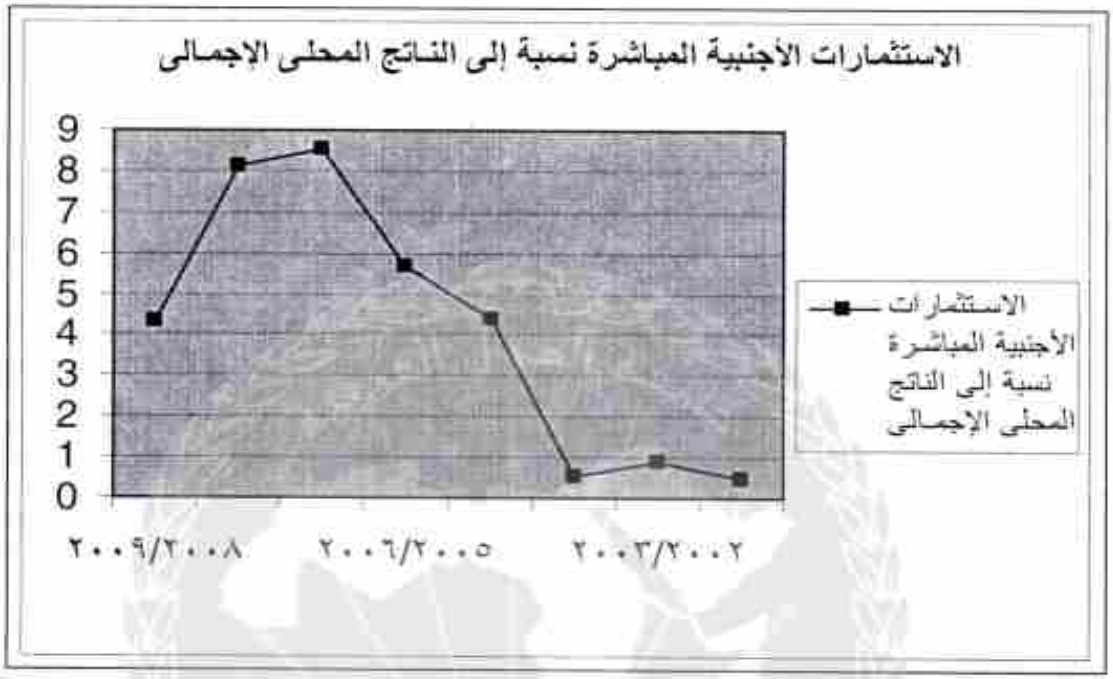

المصدر: جدول (٥).

- **معاملات القطاع الخارجي :**

- حقق ميزان المدفوعات عجزًا بلغ ٣,٤ مليار دولار عام ٢٠٠٩/٢٠٠٨ بعد أن كان يحقق فائضًا في الفترة بين ٢٠٠٦/٢٠٠٥ حتى ٢٠٠٨/٢٠٠٧, وقد بلغ الفائض في عام ٢٠٠٨/٢٠٠٧ ٥,٤ مليار دولار. ويرجع ذلك إلى عجز ميزان المعاملات الجارية والذي بلغ ٤,٤ مليار دولار، كما انخفضت صافي تدفقات ميزان المعاملات الرأسمالية والمالية لتسجل ١,٤ مليار دولار مقابل ٧,٦ مليار دولار في العام السابق.

جدول (٦) معاملات القطاع الخارجي

	٢٠٠٢/٢٠٠١	٢٠٠٣/٢٠٠٢	٢٠٠٤/٢٠٠٣	٢٠٠٥/٢٠٠٤	٢٠٠٦/٢٠٠٥	٢٠٠٧/٢٠٠٦	٢٠٠٨/٢٠٠٧	٢٠٠٩/٢٠٠٨
معاملات القطاع الخارجي								
إجمالي المتحصلات الجارية	٢٢,٥١٧	٢٠,٩٩١	٢٢,٢٥٦	٢٧,٣٦٨	٣٤,٢٩١	٤١,٤٤٠	٦٥,٩٠٤	٥٧,٢١٧
إجمالي المدفوعات الجارية	٢٢,٥٥٠	٢٠,٣٧٧	٢٠,٣٠٣	٢٣,٩٥٠	٣١,٣٨٠	٣٩,٦٨٨	٦٥,٠١٦	٦١,٦٤١
الميزان التجاري	-٩,٣٦٣	-٧,٥١٧	-٦,٦١٥	-٧,٨٣٤	-١٠,٣٥٩	-١١,٩٨٦	-٢٣,٤١٥	-٢٥,١٧٣
الميزان الخدمي	٥,٥٨٨	٣,٨٧٨	٤,٩٤٩	٧,٣١٨	٧,٨٤٢	٨,١٩١	١٤,٩٦٦	١٢,٥٠٢
ميزان المعاملات الجارية	-٠,٣٣	٠,٦١٤	١,٩٤٣	٣,٤١٩	٢,٩١١	١,٧٥٢	٠,٨٨٨	-٤,٤٢٤
صافي تدفقات ميزان المعاملات الرأسمالية	-٠,٥٤٢	-٠,٩٦٤	-٢,٧٣٤	-٥,٠١٦	٣,٣٧٨	٣,٥١١	٧,٥٥٨	١,٣٨١
الميزان الكلي (ميزان المدفوعات)	-٠,٨٧١	-٠,٤٥٦	٠,٥٤٦	-٠,١٥٨	٤,٤٧٨	٣,٢٥٣	٥,٤٢٠	-٣,٣٧٨

المصدر: بيانات وزارة المالية، التقرير المالي الشهري، أعداد مختلفة.

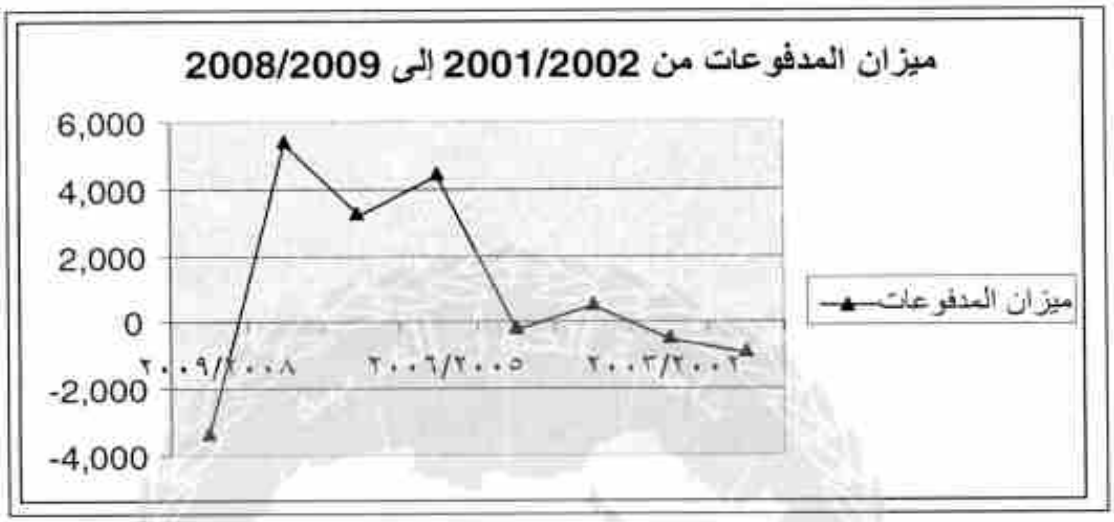

المصدر: جدول (٦).

- **التطورات النقدية :**

- سجلت جملة السيولة المحلية ٨٣١,٢١١ مليون جنيه عام ٢٠٠٩/٢٠٠٨ مقارنة بـ ٣٢٨,٧٢٨ مليون جنيه عام ٢٠٠٢/٢٠٠١، إلا أن معدل النمو السنوي لإجمالي السيولة انخفض ليسجل ٨,٤٪ عام ٢٠٠٩/٢٠٠٨ مقارنة بـ ١٥,٤٪ عام ٢٠٠٢/٢٠٠١، ويرجع ذلك إلى انخفاض معدل نمو صافى الأصول الأجنبية لدى البنك المركزي نتيجة تفعيل اتفاقية الحساب المجمد بين البنك المركزي ووزارة المالية.

جدول (٧) المؤشرات النقدية

	٢٠٠٢/٢٠٠١	٢٠٠٣/٢٠٠٢	٢٠٠٤/٢٠٠٣	٢٠٠٥/٢٠٠٤	٢٠٠٦/٢٠٠٥	٢٠٠٧/٢٠٠٦	٢٠٠٨/٢٠٠٧	٢٠٠٩/٢٠٠٨
إجمالي السيولة	٣٢٨,٧٢٨	٣٨٤,٢٦٢	٤٣٤,٩١١	٤٩٣,٨٨٤	٥٦٠,٣٥٦	٦٦٢,٦٨٨	٧٦٦,٦٦٤	٨٣١,٢١١
المعروض النقدي	٥٩,٨٠٥	٦٧,٢١٢	٧٧,٦٠٦	٨٩,٦٨٥	١٠٩,٢٧٤	١٣١,٢٩٠	١٧٠,٥٧٩	١٨٢,٩٩١
أشباه النقود	٢٦٨,٩٢٣	٣١٧,٠٥٠	٣٥٧,٣٠٥	٤٠٤,١٩٩	٤٥١,٠٨٢	٥٣١,٣٩٨	٥٩٦,٠٨٥	٦٤٨,٢٢٠
معدل النمو السنوي								
نقود الاحتياط	٥,٤	١٢,٤	١٣,٧	٧,٢	١٤,٨	١٥,٦	٢٦,٧	٣,١
إجمالي السيولة	١٥,٤	١٦,٩	١٣,٢	١٣,٦	١٣,٥	١٨,٣	١٥,٧	٨,٤
صافي الأصول الأجنبية	-٩,٦	٤٧,١	٧٧,٩	٧٨,٨	٦٤,٩	٦٣,٩	٣٨,٩	-١٦,٣
صافي الأصول المحلية	١٧,٢	١٥,٢	٨,٦	٦,٠	٣,٤	٤,٠	٤,٣	٢٤,٦
صافي المطلوبات من القطاع الخاص	١١,٥	٦,٦	٤,٥	٣,٦	٨,٦	١٢,٣	١٢,٦	٥,١

المصدر: بيانات وزارة المالية، التقرير المالي الشهري، أعداد مختلفة.

- **المؤشرات المالية :**

- شهد أداء الموازنة العامة للدولة تحسنًا ملحوظًا خلال الفترة من ٢٠٠٢/٢٠٠١ إلى ٢٠٠٩/٢٠٠٨ حيث انخفضت نسبة العجز الكلي إلى الناتج المحلي الإجمالي من ١٠,٢٪ عام ٢٠٠٢/٢٠٠١ إلى ٦,٩٪ عام ٢٠٠٩/٢٠٠٨، وذلك بالرغم من ارتفاع الأسعار العالمية وآثار الأزمة المالية العالمية.

- كما ارتفعت إجمالي الإيرادات والمنح كنسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي من ٢٠,٧٪ عام ٢٠٠٢/٢٠٠١ إلى ٢٧,٢٪ عام ٢٠٠٩/٢٠٠٨، وذلك نتيجة ارتفاع كل من: الإيرادات الضريبية ١٩٪ خلال عام ٢٠٠٩/٢٠٠٨ لتسجل ١٦٣,٢ مليار جنيه نتيجة ارتفاع حصيلة الضرائب على الدخل، كما ارتفعت الإيرادات غير الضريبية بنسبة ٤١,٧، خلال عام ٢٠٠٩/٢٠٠٨ لتسجل ١١٩,٣ مليار جنيه .

- ويرجع هذا التحسن إلى منظومة الإصلاح المالي التي اشتملت على قانون ضرائب الدخل الجديدة وتخفيض الرسوم الجمركية، وتطبيق قانون الدمغة الجديدة، وتطوير إدارة الضريبة على المبيعات، وإعادة هيكلة بعض برامج الإنفاق لترشيد الإنفاق العام، وتفعيل المعالجة الجديدة للعلاقة بين الخزانة العامة للدولة وصناديق التأمين الاجتماعي وغيرها من الهيئات الحكومية، وقد أدى ذلك إلى تحسن ملحوظ في مؤشرات المالية العامة للدولة وفى كفاءة الإنفاق، بالإضافة إلى زيادة ثقة المستثمرين في الاقتصاد المحلي .

- وكذلك حرصت الحكومة في إطار الإصلاح الهيكلي على تقديم برامج جديدة لدعم العديد من الأنشطة الإنتاجية، مثل: برامج تدريب العمالة، وتطوير البنية التحتية في المناطق الصناعية، بالإضافة إلى برامج

تحسين البنية الأساسية في صعيد مصر . كما بادرت الحكومة بوضع برنامج للمشاركة بين القطاعين العام والخاص، الذي من شأنه تدعيم الإنفاق الاستثماري لمشروعات البنية الأساسية والقطاعات الخدمية الأخرى مثل التعليم والصحة، دون أن يمثل هذا الإنفاق عبئًا إضافيًا على برنامج الإصلاح المالي. (وزارة المالية، ٢٠٠٩)

جدول (٨) المؤشرات المالية نسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي

	٢٠٠٢/٢٠٠١	٢٠٠٣/٢٠٠٢	٢٠٠٤/٢٠٠٣	٢٠٠٥/٢٠٠٤	٢٠٠٦/٢٠٠٥	٢٠٠٧/٢٠٠٦	٢٠٠٨/٢٠٠٧	٢٠٠٩/٢٠٠٨
إجمالي الإيرادات والمنح	٢٠,٧	٢١,٤	٢١,٠	٢٠,٦	٢٤,٥	٢٤,٢	٢٤,٧	٢٧,٢
الإيرادات الضريبية	١٣,٤	١٣,٣	١٣,٨	١٤,١	١٥,٨	١٥,٣	١٥,٣ ١	١٥,٧
الإيرادات غير الضريبية	٧,٣	٨,١	٧,٢	٦,٥	٨,٧	٨,٨	٩,٤	١١,٥
إجمالي المصروفات	٣٠,٥	٣٠,٥	٣٠,١	٣٠,٠	٣٣,٦	٢٩,٨	٣١,٥	٣٣,٨
العجز الكلي	١٠,٢	١٠,٥	٩,٥	٩,٦	٨,٢	٧,٣	٦,٨	٦,٩

المصدر: بيانات وزارة المالية، التقرير المالي الشهري، أعداد مختلفة.

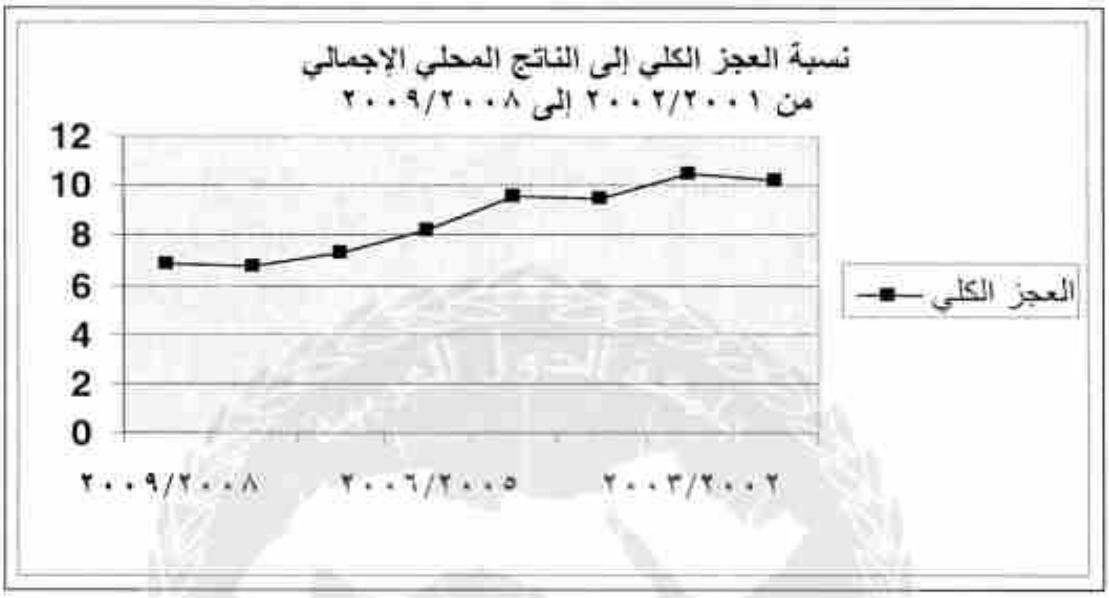

المصدر: جدول (٨).

ثالثا ـ قضايا الاقتصاد الكلي (الوضع الراهن):

رأينا أن الاقتصاد المصري شهد معدلات نمو حقيقية عالية ٦,٩٪ و٧,١٪ و٧,٢٪ في الأعوام ٢٠٠٥ـ٢٠٠٦، ٢٠٠٦ـ٢٠٠٧، ٢٠٠٧ـ٢٠٠٨. ولكن شهد ٢٠٠٨ـ٢٠٠٩ تباطؤا في معدل النمو إلى ٤,٨٪ بسبب الأزمة المالية العالمية وانعكاسها على الاقتصاد المصري (إيرادات قناة السويس، السياحة، الصادرات)، ولكن الارتفاع في معدل النمو صاحبه معدل تضخم عادل، كما سبق القول فقد سجل معدل ارتفاع أسعار المستهلكين منذ عام ٢٠٠٥ حتى عام ٢٠٠٨، ثم تراجع بعد ذلك في ضوء انخفاض معدل التضخم في المتوسط وانخفاض أسعار الواردات (تمثل ثلث الناتج المحلي الإجمالي). وقد ارتفع هذا المؤشر من ٤,٧٪ في ٢٠٠٤ـ٢٠٠٥ إلى ٧,٢٪ في ٢٠٠٥ـ٢٠٠٦ إلى ٦,٨٪ في ٢٠٠٦ـ٢٠٠٧ و١٢٪ في ٢٠٠٧ـ٢٠٠٨. وتشير بيانات صندوق النقد الدولي إلى أن هذا المؤشر (معدل ارتفاع أسعار المستهلكين) بلغ ١٢,٢٪ في نهاية ٢٠٠٩[٤].

أهم القطاعات المسئولة عن النمو:

يتبين لنا من مصادر نمو الناتج المحلي الإجمالي في مصر خلال الفترة ٢٠٠٢/٢٠٠٣ إلى ٢٠٠٨/٢٠٠٩ أن هذا النمو يُنسب بصيغة أساسية إلى قطاعات: الصناعة التحويلية، تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، التشييد والبناء، والخدمات مثل قناة السويس.

فلا يزال قطاع الصناعة التحويلية يحتل المكانة الأولى في المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي، حيث يميل متوسط مساهمته في فترة الدراسة إلى ١٨٪ من الناتج المحلي الإجمالي، وهذا القطاع له قدرة عالية على استيعاب العمالة في ضوء التكنولوجيا المُستخدمة حاليا مُقارنة بالقطاعات الأخرى. ومن ناحية أخرى ساهم القطاع الزراعي بحوالي ١٥٪ من الناتج المحلي الإجمالي في فترة الدراسة، إلا أن مساهمة هذا القطاع قد بدأت تتناقص تدريجيًا من ١٦,٨٪ في ٢٠٠٢/٢٠٠٣ إلى ١٣,٤٪ في ٢٠٠٨/٢٠٠٩ وذلك لصالح قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والمطاعم والفنادق.

ومن ناحية أخرى، واصل قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات نموه خلال فترة الدراسة بمعدلات متزايدة كقطاع رائد له روابط أمامية وخلفية مع باقي القطاعات. وقد ارتفع معدل نموه من ١١٪ في ٢٠٠٤/٢٠٠٥ إلى ١٤,٦٪ في ٢٠٠٨/٢٠٠٩. وكذلك قطاع الصناعة التحويلية الذي ارتفع معدل نموه السنوي من ١,٦٪ في ٢٠٠٤/٢٠٠٥ إلى ٨٪ في ٢٠٠٧/٢٠٠٨ إلى ٣,٧٪ في ٢٠٠٨/٢٠٠٩.

ومن هنا يمكن أن نركز على قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات كقطاع قائد للنمو من خلال عدة زوايا، سواء من زاوية معدلات النمو أم زاوية استيعاب العمالة أم زاوية المساهمة في الصادرات أم زاوية الإيرادات السيادية. خاصة وأن القطاع كان من أقل القطاعات تأثرًا بالأزمة المالية العالمية. ففي الرُبع الرابع من عام ٢٠٠٨، بلغت نسبة مساهمة القطاع في توليد الناتج

المحلي الإجمالي حوالي ٤٪ بعد أن كان ٣,٤٪ في الربع الأول من ٢٠٠٧. وخلال نفس الفترة ارتفع عدد الشركات العاملة في القطاع بنسبة ٢٥٪ حوالي ٢,٩٣٨ شركة، وارتفع عدد العاملين إلى ١٧٥,١٠٠[٥].

ومن زاوية مكونات الإنفاق والاستخدامات فقد استحوذ الإنفاق على الاستهلاك ما يزيد ٧٠٪ من النمو في الناتج المحلي الإجمالي خلال ٢٠٠٣/٢٠٠٢ - ٢٠٠٩/٢٠٠٨ في المتوسط. أما الاستثمار فقد ساهم بما يزيد بـ١٧٪، ويرجع ذلك لانخفاض معدلات الادخار المحلي مما يؤكد ضرورة استقدام رأس المال العربي والأجنبي، ليصل معدل الاستثمار إلى الناتج المحلي الإجمالي إلى ٣٠٪ ليتحقق معدل النمو المستهدف (٧٪ في المتوسط خلال الفترة حتى ٢٠٣٠) وهذا النمو لازم لاستيعاب العمالة الزائدة والبطالة في سوق العمل.

أما صافي الصادرات، فلم تسهم في نمو الناتج المحلي الإجمالي إلا بـ١٣٪ خلال الفترة محل الدراسة.

وقد استلزمت الأزمة المالية العالمية من صانعي القرار الاقتصادي ضخ سيولة إضافية في شرايين الاقتصاد، ودعم قطاعات التصدير أساسا وزيادة الإنفاق الكلي بصفة عامة. ولذلك نجد أن موازنة ٢٠١٠/٢٠٠٩ قد شهدت عجزا حوالي ١٠٠ مليار جنيه، حيث شكل ٨,٥٪ من الناتج المحلي الإجمالي. ويرجع ذلك بصفة أساسية إلى سياسة التشجيع والتحفيز التي اتبعتها الحكومة على مرحلتين، الأولى: في النصف الأول من العام المالي ٢٠٠٩/٢٠٠٨ بمبلغ ١٥ مليار جنيه أي ١,٧٪ من الناتج المحلي الإجمالي، والمرحلة الثانية: في العام المالي ٢٠١٠/٢٠٠٩ بمبلغ ١٣ مليار جنيه.

ومن مواطن ضعف الاقتصاد المصري الوضع المالي - حيث ارتفعت معدلات الدين العام، كما بقي عجز الموازنة مرتفعًا مقارنة بالدول النامية

الأخرى، وأخيرًا تعانى الموازنة من الجمود في بعض الجوانب التي تقلل الحيز المالي المتاح لتنمية حزمة مالية كبيرة تدفع النمو الاقتصادي. ونظرًا لارتفاع بند الأجور والمرتبات كنسبة من النفقات العامة، وارتفاع الدعم والإنفاق على الدفاع والذي يبلغ ٧,٥٪ من الإنفاق العام . ومن ثم فإن هذه البنود التي تمثل ٨٥٪ من المصروفات المالية الكلية أدت إلى جمود في جانب المصروفات، وهذا أمر يصعب معه خلق فرص عمل جديدة.

وبلغ الدين العام المحلي ٧٦١,٦ مليار جنيه في نهاية سبتمبر ٢٠٠٩ بزيادة ٩٤,٨ مليار جنيه بما يمثل ٧٣,٣٪ من الناتج المحلي الإجمالي. وقد بلغ صافى الدين المستحق من الحكومة منه ٦٢,٣ مليار جنيه, والمستحق على الهيئات الاقتصادية ٥٢,٣٪ مليار جنيه, وكان المستحق على بنك الاستثمار القومي ١٤٧ مليار جنيه[٦].

١- قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات كقطاع قائد:

يشهد قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات نموًا متسارعًا في كل مجتمعات المعلومات تقريبا. حيث ينمو بمعدل أكبر من معدل نمو الاقتصاد الكلي. حيث قدر الاتحاد الدولي للاتصالات أن هذا القطاع ينمو على المستوى الدولي بحوالي ٥,٨٪ بينما كان معدل نمو الاقتصاد العالمي في المتوسط عام ٢٠٠٧ حوالي ٥٪.

ويذكر التقرير السادس للتنافسية لمصر (يونيه ٢٠٠٩) أن ترتيب مصر فيما يتعلق بالاستعداد التكنولوجي قد تحسن من المرتبة ٨٧ (من ١٣١ دولة) إلى المرتبة ٨٤ عام ٢٠٠٨-٢٠٠٩. حيث يقيس الاستعداد التكنولوجي مدى سرعة تبنى الاقتصاد للتكنولوجيات الحالية من أجل دعم إنتاجية صناعاته . ويتضمن ذلك إمكانية الوصول إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات واستخدامها كمكونات أساسية لمستوى الاستعداد التكنولوجي العام للاقتصاد.

يعد قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات قطاعًا رائدًا للنمو في مصر منذ عام ٢٠٠٥. حيث ارتفع معدل نموه من ١٠,٥٪ إلى ٣٠٪ في ٢٠٠٨/٢٠٠٧. علمًا بأن معدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي وصل إلى ٧٪ في ٢٠٠٨/٢٠٠٧. ويلاحظ أن للقطاع أثار دفع خلفية وأمامية على المستوى الكلي. حيث يخدم كل القطاعات تقريبًا كما إنه يوفر فرص عمل جديدة كل عام. وهو إحدى الركائز الأساسية لاقتصاد المعرفة[٧] من جانب. ويشكل عنصرًا فاعلاً في التنافسية في قطاع الخدمات. وبالتالي أصبحت صادرات القطاع دعمًا وركنًا أساسيًا لعملية التنمية الاجتماعية والاقتصادية في مصر، كما أن صناعة التعهيد تعتبر صناعة عابرة للحدود.

ففي الفترة من ٢٠٠٥ حتى ٢٠٠٨/٢٠٠٧، تمكن القطاع من جذب استثمارات محلية وأجنبية تجاوزت ٨ مليار دولار، ويوفر ٤٨٥٠ فرصة عمل. ويتوقع أن يرتفع حجم الاستثمارات من ٩٦٠ مليون دولار في ٢٠٠٧ إلى ١,٣٠٦ مليار دولار في ٢٠١١. ومن المتوقع أن يرتفع حجم استثمارات صناعة "خدمات التعهيد" من ٢٧٨ مليون دولار في نهاية ٢٠٠٧ إلى حوالي ٣٧٩ مليون دولار في ٢٠١١. وهي تحتل المركز (١٢) في خدمات التعهيد على مستوى العالم. وبالتالي فمن المتوقع أن ينمو القطاع بنسبة ١٥٪ في المتوسط خلال الفترة ٢٠٠٩-٢٠١١[٨].

وجدير بالذكر أن عملية وضع السياسات لتنمية مجتمع المعلومات على درجة عالية من التعقيد نظرا لسرعة التطور التكنولوجي من جانب، وشدة تداخل القطاع مع العديد من مجالات التنمية الاقتصادية والاجتماعية من جانب أخر. وكذلك فإن وضع هذه السياسات يتطلب قدرا كبيرا من الإبداع والإدراك لشدة المنافسة في الأسواق، مما يستدعى قياس تنافسية القطاع ضمن الخدمات الأخرى داخل الدولة من جانب وبين الدول الأخرى من جانب آخر[٩].

ومن ثم لابد من انتهاج سياسة في المدى المتوسط تؤدى إلى مزيد من

تنمية الطلب المحلي وتوفير النفاذ بتكلفة منخفضة، وجذب مزيد من الاستثمارات العربية والأجنبية إلى القطاع، بالذات في مجال البرمجيات وزيادة المحتوى الإلكتروني باللغة العربية على شبكة الإنترنت. وذلك فضلاً عن الاتجاه لإعمال مزيد من قوى المنافسة في السوق المحلي؛ لأن قوى السوق الآن قاصرة على توفير عرض لمقابلة الطلب المحلي المتنامي على منتجات القطاع. وكذلك إقامة العديد من القرى الذكية الأخرى في مواقع مختارة من كل أنحاء مصر. وذلك فضلاً عن زيادة الصادرات وفقا لمعايير الجودة العالمية، وتطوير التعاون الإقليمي عبر الحدود من خلال تطوير مراكز الدعم الفني والبنية الأساسية[١٠]. وتفعيل قانون التجارة الإلكترونية رقم ٢٠٠٤/١٥ لزيادة معدلات نمو هذه التجارة.

أما في المدى الطويل حتى عام ٢٠٣٠ فيجب:

١- الاهتمام بالتعليم في مختلف مراحله، والابتكار التكنولوجي للتحول من مجتمع المعلومات إلى مجتمع المعرفة.

٢- تأهيل القطاع لتصدير الخدمات العابرة للحدود من خلال: بنية تكنولوجية متطورة، رؤية حكومية داعمة ومساندة سواء لمراكز الدعم التقني أم مراكز الاتصال وخدمات تكنولوجيا المعلومات.

وهاتان السياستان من شأنهما أن يحققا الآتي في عام ٢٠٣٠:

- توفير حوالي ٣٥ ألف فرصة عمل في مجال هندسة تكنولوجيا المعلومات، وحوالي ١٥ ألف وظيفة مساعدة حتى عام ٢٠١٠، على أن تتضاعف هذه الوظائف مرتين في القطاع.
- تحقيق زيادة في عائدات التصدير تبلغ حوالي ٤ مليارات دولار أمريكي.
- تشجيع صناعة الإلكترونيات والوسائط.

٢- بعض الملاحظات على أهم القطاعات (الزراعة والصناعة):

هناك علاقة وثيقة بين الصناعة التحويلية والبترول ومنتجاته. وتبدو هذه العلاقة في معظم الأحيان على إنها علاقة عكسية. فالفترة التي يتنامي فيها إنتاج البترول والغاز والمنتجات البترولية هي الفترة التي يتراجع فيها أداء الصناعات التحويلية، ومن ثم مساهمتها في الناتج. ومن ناحية أخرى، تبدو العلاقة طردية بين الصناعة والزراعة، حيث يشترك القطاعان في اتجاهات الهبوط والصعود أو الثبات. وهو ما يفسر اعتماد الصناعة بصفة أساسية على مخرجات القطاع الزراعي. ومن ثم فهناك حاجة ماسة لدفع عجلة نمو القطاع الزراعي لاستمرار النمو في الصناعة.

هناك أيضًا تزايد ملحوظ في النشاط الصناعي الخاص والذي ارتفع نصيبه من ٣٤٪ عام ١٩٨٢ إلى ٨٩٪ في ٢٠٠٧[١١].

وقد ارتكزت الصادرات الصناعية بصفة أساسية على الخامات الزراعية والاستخراجية، خاصة وأن ربع الصادرات المصنعة يعتمد على خامات طبيعية مثل: صناعة الحديد والصلب والألومنيوم والنحاس علاوة على أن ٤٥٪ من الصادرات الصناعية تتسم بارتفاع الكثافة العمالية، مثل الأحذية والأثاث مما يعني أن ٩٥٪ من الصادرات الصناعية ذات طبيعة أو محتوى تكنولوجي منخفض. أما بالنسبة للـ٥٪ الباقية فهي عبارة عن صناعات تكنولوجية متوسطة. وبالتالي هناك حاجة ملحة لتشجيع الصادرات الصناعية ذات الكثافة التكنولوجية العالية. وهذا لا يمكن تحقيقه إلا بوجود خطة واضحة لتنمية هذه الصناعات لإرساء قواعد الصناعة الحديثة.

ولا مانع من وجود حماية للصناعة الناشئة (وهو أمر مسموح به في إطار منظمة التجارة العالمية من خلال التسهيلات الممنوحة للدول النامية)، إذا كان معلومًا. إن هذه الحماية مؤقتة وموقوتة بنشاطات معينة ولفترة محدودة لضمان استقرار الطفرة الصناعية.

ومن جانب آخر فالصناعة لا تزال طاقتها الاستيعابية محدودة من العمالة إذا ما قيست بالقطاع الزراعي. فنصيب الصناعة من جملة المشتغلين في ٢٠٠٧ لم يتجاوز ١٣,٨٪ في ٢٠٠٧ أي سبع جملة العاملين بينما استوعبت الزراعة حوالي ٢٧٪.

وكذلك مازالت الصناعة تعانى من تركز إقليمي (٦١٪ من المنشآت، ٥٨٪ من الناتج والاستثمار، ٦٥٪ من العمالة حول القاهرة والإسكندرية) على الرغم من الجهود المبذولة حاليا لزيادة الانتشار الجغرافي للصناعة بالذات في الصعيد.

٣- ملاحظات على خطة التنمية الصناعية المصرية:

تضمنت خطة التنمية الصناعية للفترة (٢٠٠٥-٢٠١١) إقامة ١٠٠٠ مصنع كبير وإنشاء ٢٠٠٠ مشروع متوسط الحجم. كما ركزت على تنمية بعض القطاعات الواعدة مثل: القطاعات الهندسية والكهربائية والدوائية والكيماوية والصناعات النسيجية والملابس الجاهزة (والأخيرة صناعة عابرة للحدود) ومواد البناء، ثم الصناعات الورقية والجلدية.

كما استهدفت الخطة التوسع في الصناعات الوسيطة كالصناعات المغذية للسيارات والصناعات الإلكترونية، وتنمية الصناعات عالية التقنية في مجال الهندسة الوراثية والتكنولوجيا الحيوية والمعدات الرأسمالية، ولكنها استهدفت عدة سياسات يصعب تحقيقها في بوتقة واحدة في نفس الوقت مثل: إحلال الواردات وتعميق التصنيع المحلي للمعدات الرأسمالية من جانب, والاهتمام بالصناعات الصغيرة من جانب آخر. ويقتضى منا الأمر في هذه الدراسة وضع عدة أولويات وتنفيذها مرحليًا مع مراعاة إتساق جزئياتها. خاصة وأن المخطط الصناعي اقتصر على التوسع الأفقي للصناعات التقليدية دون التوسع الرأسي أي دون زيادة درجة التعميق الصناعي. ومن جهة أخرى، فإن هذا المخطط

الصناعي لا يؤدى إلى تنويع هيكل الصادرات الصناعية مما يحد من إمكانات التصدير للجوار العربي في ظل سياسات التكامل العربي التي تستهدفها هذه الدول. إذ يعد من أكبر مشكلات التكامل العربي تشابه هياكل الإنتاج في الدول العربية الأعضاء في منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى (التي قامت في يناير ٢٠٠٥).

ونلاحظ أيضًا أن المخطط ارتكز على الكم وليس الكيف، أي على حساب تعزيز القدرة التنافسية للصناعة المصرية، وقد كان لإغفال الاهتمام بتحسين الكفاءة الإنتاجية، والاهتمام بالصناعات ذات القيمة المضافة العالية، دورٌ أساسيٌ في تواضع معدلات الصادرات من المنتجات الصناعية، وتزايد درجة التركز السلعي في الصادرات من جانب آخر، وزيادة الميزة النسبية للمنتجات الصناعية البديلة للواردات الصناعية من الخارج بعد انتهاء فترات الحماية التي تمتعت بها هذه المنتجات.

وأخيرًا ظهرت طاقات عاطلة في بعض الصناعات لعدم كفاية المدخلات من القطاع الزراعي لهذه الصناعات مثل: القطن الخام وقصب السكر والأرز ومنتجات الثروة الحيوانية ... وبالتالي ضعفت الآثار التشابكية الأمامية والخلفية للصناعة، وهو ما يعنى ضعف الإسهام في دفع عجلة التنمية الصناعية (من خلال مد الزراعة بالآلات والمعدات وتجهيزات الري...).

الهوامش

(1) World Economic Situation & Prospects 2010: Global Outlook, New York, 2009, p. 2.

(٢) التقرير الاقتصادي العربي الموحّد، جامعة الدول العربية، القاهرة، يوليو ٢٠٠٩.

(٣) المرجع السابق.

(٤) يختلف هذا الرقم من مصدر لآخر وفقًا للأوزان النسبية للسلع والخدمات في السلة التي يتم الحساب على أساسها.

(5) E.I.U., Country Report: Egypt, August 2009, p. 25.

(٦) التقرير السنوي للبنك المركزي ٢٠٠٨ ـ ٢٠٠٩.

(٧) يقوم اقتصاد المعرفة على أربعة أعمدة: ١ـ الابتكار ممثلا في الإنفاق على البحث العلمي والتطوير وبراءات الاختراع، ٢ـ تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، ٣ـ رأس المال البشرى ممثلا في التعليم والتدريب، ٤ـ ديناميكية الشركات متعددة الجنسيات.

(٨) د. نجلاء علام، "تنافسية قطاع الخدمات في مصر بالتطبيق على قطاع الاتصالات وتقنية المعلومات"، مذكرة ١٦٣٨، معهد التخطيط القومي، مدينة نصر، القاهرة، ص ١٧ وما بعدها.

(٩) وهذا ما يُعرف بصعوبة وضع مؤشرات قطاع الاتصالات وتقنية المعلومات نظرًا لتغيرها السريع بين الدول وداخل الدولة (من محافظة لأخرى) بل وداخل نفس المحافظة من سنة لأخرى.

(10) Omneia Helmy, ICT Services without borders: An opportunity for Egypt?, ECES Working paper no.150, Cairo, June 2009.

(١١) أ.د. محمد فتحي صقر، "التطورات الهيكلية للصناعة المصرية في ١٠٠ عام"، مؤتمر التطور الاقتصادي والسياسي لمصر في مائة عام، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، مايو ٢٠٠٨، ص ٤٩.